Distr.
GENERAL

S/RES/1048 (1996)
29 February 1996



مجلس الأمن

القرار ١٠٤٨ (١٩٩٦)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٦٣٨
المعقودة في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى أحكام قراراته ٨٤١ (١٩٩٣) المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣، و ٨٦١ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٣، و ٨٦٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٣، و ٨٦٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، و ٨٧٣ (١٩٩٣) المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، و ٨٧٥ (١٩٩٣) المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، و ٩٠٥ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٤، و ٩١٧ (١٩٩٤) المؤرخ ٦ أيار/مايو ١٩٩٤، و ٩٣٣ (١٩٩٤) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، و ٩٤٠ (١٩٩٤) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤، و ٩٤٤ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، و ٩٤٨ (١٩٩٤) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، و ٩٧٥ (١٩٩٥) المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٥، و ١٠٠٧ (١٩٩٥) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٥،

وإذ يشير أيضا إلى القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن هايتي،

وإذ يشير أيضا إلى أحكام اتفاق جزيرة غفرنرز (S/26063) واتفاق نيويورك المتصل به (S/26297)،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٦ (S/1996/112)، وإذ يحيط علما بالتوصيات الواردة فيه،

وإذ يحيط علما بالرسالتين المؤرختين ٩ شباط/فبراير ١٩٩٦ الموجهتين من رئيس جمهورية هايتي إلى الأمين العام للأمم المتحدة (S/1996/99 و A/50/861/Add.1)،

وإذ يشدد على أهمية الانتقال السلمي للسلطة إلى رئيس جمهورية هايتي الجديد المنتخب ديمقراطيا،

وإذ يرحب بالجهود التي تبذلها منظمة الدول الأمريكية، بالتعاون مع الأمم المتحدة، للعمل على تدعيم السلام والديمقراطية في هايتي، ويؤيدها،

وإذ يؤكد ضرورة كفالة أن تكون حكومة هايتي قادرة على الحفاظ على البيئة الآمنة والمستقرة التي هيأتها القوة المتعددة الجنسيات في هايتي واستمرت بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة في هايتي، ويرحب في هذا السياق بالتقدم المحرز في إنشاء شرطة وطنية هايتية تؤدي عملها بصورة كاملة وإعادة تنشيط النظام القضائي الهايتي،

وإذ يدرك الصلة بين السلام والتنمية وأن الالتزام المستمر من قبل المجتمع الدولي بمساعدة ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية لهايتي هو أمر لا غنى عنه للإقرار الطويل الأمد للسلام والاستقرار في البلد،

وإذ يثني على جهود الأمين العام وممثله الخاص، وعلى إسهام بعثة الأمم المتحدة في هايتي والبعثة المدنية الدولية لدعم سعي الشعب الهايتي إلى تحقيق الاستقرار، والمصالحة الوطنية، والديمقراطية الدائمة، والنظام الدستوري، والرخاء الاقتصادي،

وإذ يعترف بإسهام المؤسسات المالية الدولية، بما فيها مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وبأهمية مشاركتها المستمرة في تنمية هايتي،

وإذ يسلم بأن شعب هايتي يتحمل المسؤولية النهائية عن تحقيق المصالحة الوطنية والحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة وتعمير بلده،

١ - يرحب بالانتخاب الديمقراطي لرئيس جديد للجمهورية في هايتي وبالانتقال السلمي للسلطة من رئيس منتخب ديمقراطيا إلى رئيس آخر في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦؛

٢ - يعرب عن تقديره لجميع الدول الأعضاء التي ساهمت في بعثة الأمم المتحدة في هايتي؛

٣ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٦ ويحيط علما بتوصياته المتعلقة بمواصلة تقديم مساعدة الأمم المتحدة إلى حكومة هايتي المنتخبة ديمقراطيا؛

٤ - يؤكد من جديد أهمية وجود قوة محترفة للشرطة الوطنية قائمة على الدعم الذاتي وتؤدي عملها بصورة كاملة وذات حجم وهيكل كافيين، لتعزيز السلام والاستقرار والديمقراطية وإعادة تنشيط النظام القضائي في هايتي؛

٥ - يقرر، وفقا للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٦، وبغية مساعدة الحكومة الديمقراطية في هايتي على الوفاء بمسؤولياتها عن: (أ) الحفاظ، عن طريق وجود البعثة، على البيئة الآمنة والمستقرة التي تمت تهيئتها، و (ب) تحويل الشرطة الوطنية الهايتية إلى قوة محترفة، أن يمدد ولاية البعثة لفترة نهائية مدتها أربعة أشهر لتحقيق الأغراض المبينة في الفقرات ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ من التقرير؛

٦ - يقرر تخفيض عدد أفراد بعثة الأمم المتحدة في هايتي إلى ما لا يتجاوز ٢٠٠ ١ فرد؛

٧ - يقرر تخفيض العدد الحالي لأفراد الشرطة المدنية إلى ما لا يتجاوز ٣٠٠ فرد؛

٨ - يطلب إلى الأمين العام أن ينظر في الخطوات اللازمة لزيادة خفض قوام بعثة الأمم المتحدة في هايتي بما يتسق مع تنفيذ هذه الولاية، وأن ينفذها، حسب الاقتضاء؛

٩ - يطلب كذلك إلى الأمين العام أن يبدأ في موعد أقصاه ١ حزيران/يونيه ١٩٩٦ التخطيط للانسحاب الكامل لبعثة الأمم المتحدة في هايتي؛

١٠ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بحلول ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار يتضمن معلومات عن الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ككل لتعزيز التنمية في هايتي؛

١١ - يطلب إلى جميع الدول تقديم الدعم المناسب للإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة والدول الأعضاء عملا بهذا القرار والقرارات الأخرى ذات الصلة، من أجل تنفيذ أحكام الولاية على النحو المبين في الفقرة ٥ أعلاه؛

١٢ - يكرر تأكيد التزام المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية بتقديم المساعدة والدعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في هايتي ويؤكد أهمية ذلك للحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة في هايتي؛

١٣ - يناشد الدول الأعضاء التبرع للصندوق الاستئماني المنشأ في القرار ٩٧٥ (١٩٩٥) من أجل دعم الشرطة الوطنية الهايتية، وكفالة تدريب الشرطة تدريبا كافيا وجعلها تؤدي عملها بصورة كاملة، وهو ما يعد أمرا ضروريا لتنفيذ الولاية؛

١٤ - يقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظره الفعلي.
